الشرق الأوسط
جريدة العرب الدولية

السبت 08 ربيع الاول 1424 هـ 10 مايو 2003 العدد 8929

بريد طباعة

الأبعاد الاقتصادية لانسحاب العراق من الأوبك

د. عبد الرحمن إبراهيم الصنيع *

يعتبر موضوع انسحاب أو عزل العراق من منظمة الأوبك في خضم الاحداث الحالية، احدى أهم القضايا التي تشغل بال كثير من المحللين والمفكرين لاسيما في منظمة الأوبك والجهات المعنية بالسوق النفطية. وتكتنف الموضوع الان الكثير من الضبابية والغموض بسبب تعدد التصريحات وتناقضها من قبل المسؤولين حياله. ونرى بأنه لا بد من تسليط الضوء على الأبعاد الاقتصادية التي قد تترتب عن انسحاب العراق من المنظمة والتي سيكون لها تأثيرات سلبية على المستوى الدولي، ويمكن إيجازها على النحو التالي: كما هو أصبح واضحاً بأن الغزو الأميركي على العراق ليس هو نزع أسلحة الدمار الشامل أو التأكد من خلو العراق منها بقدر ما هو إسقاط نظام الحكم وتنصيب حكومة موالية لها في كل توجهاتها، والتي من ضمنها فرض سيطرتها ونفوذها على السوق النفطية بما يخدم مصالحها، والتي ربما ستكون من خلال إقناع الحكومة العراقية الجديدة الانسحاب من منظمة الأوبك; ونعتقد أنه سيترتب عن هذه التوجهات الأضرار التالية والتي منها: ـ ستقوم الولايات المتحدة بتخصيص قطاع النفط العراقي وبالطبع ستكون حصة الأسد للشركات النفطية الاميركية الكبرى ثم البريطانية والأسترالية وربما الروسية والفرنسية والألمانية والإسبانية والإيطالية والكندية وغيرها من الدول الصناعية.

ـ ستسعى هذه الشركات لبذل أقصى جهدها للعمل من أجل مصالح الدول التابعة لها وذلك من خلال التحكم بمعطيات السوق النفطية خاصة فيما يتعلق بالطاقات الإنتاجية وبالتالي أسعار النفط.

ـ بعد استقرار الأوضاع ستحاول الشركات العالمية، والتي ستتولى إدارة الشؤون النفطية في العراق، جاهدة بأن تضغط على أسعار النفط إلى المدى الذي ترغب فيه الدول التابعة لها وهو يتراوح ما بين 15 - 18 دولاراً للبرميل، وربما في المستقبل سيطمحون لخفض الأسعار لمدى أقل وهو 12- 15 دولاراً للبرميل وهذا سيشكل مصدر إزعاج لمنظمة الأوبك. إن حرص شركات النفط، التابعة للدول الصناعية خاصة الولايات المتحدة، وسعيها لانخفاض مدى أسعار النفط إلى ما بين 15 - 18 دولاراً للبرميل سيجلب إلى دولها مكاسب اقتصادية كثيرة. ولكن ومما لا شك فيه أن مثل هذه الإجراءات ستقوض من دور منظمة الأوبك في السوق النفطية وستضر بمصالح دول المنظمة; ليس هذا فحسب بل سيؤدي إلى حدوث إرباك في توازن الاقتصاد العالمي. إن مثل هذه التوجهات تتنافى مع روح المبادئ الأساسية لكثير من قرارات الأمم المتحدة. على سبيل المثال في الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974م تم إصدار برنامج للعمل من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد. وتضمن الإعلان عددا من المبادئ التي سيقوم عليها هذا النظام، والتي جاء منها «... التعاون بين جميع الدول للقضاء على التفاوت القائم بينها، والمشاركة الفعالة لكل الدول في حل المشاكل الاقتصادية العالمية من أجل الصالح المشترك لها جميعاً، والحاجة إلى تنمية جميع الدول النامية بسرعة، وضمان السيادة الدائمة والكاملة لكل دولة على ثرواتها الطبيعية وكافة أشكال النشاط التجاري فيها بما في ذلك حق التأميم، وحق الدولة الخاضع للسيطرة الأجنبية في استرداد ثرواتها المنهوبة والحصول على تعويض كامل عنها... وقيام توازن عادل بين أسعار صادرات وواردات الدول النامية، وزيادة المساعدات المالية التي يقدمها المجتمع الدولي للدول النامية، وتحريرها من قيود الشروط السياسية أو العسكرية... واتخاذ الإجراءات العاجلة والفعالة فيما يتعلق بالمواد الخام والغذاء والتجارة والمشاكل النقدية... وفي الجزء الأخير من البرنامج قررت الجمعية العامة: البدء في برنامج خاص لتقديم مساعدات إنمائية وتنموية عاجلة للدول التي تعرضت لأكبر قدر من الضرر في الاقتصاد العالمي مثل الدول التي تعرضت اقتصادياتها لارتباك خطير نتيجة لأزمة اقتصادية قائمة أو لكوارث طبيعية أو عدوان خارجي...»... ومثل هذه التوجهات أيضاً تتعارض مع روح المبادرة التي تبناها ولي

العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز حينما تم عقد أول جلسة لاجتماع «هيئة الطاقة الدولية» في العاصمة الرياض عام 2001م. حيث بموجبها تم الاتفاق على أن مراعاة المصالح المشتركة تكون متبادلة بين مجموعة كل من الطرفين، الدول المنتجة والدول المستهلكة، وذلك حفاظاً على استقرار الأسعار في السوق النفطية.

ونرى بأنه كان الأجدر في الاجتماع الاستثنائي لمنظمة الأوبك والذي تم عقده في فيينا بتاريخ 24 إبريل (نيسان) 2003م ان يتداول المواضيع الاستثنائية بحيث تكون أولويات المواضيع على النحو التالي: لا بد أن يقوم وزراء الدول الأعضاء بإعادة ترتيب أوراقهم (إذا صح التعبير بيت المنظمة) من حيث المواضيع التي يجب تأخذ الصدارة والأولوية ضمن النقاشات التي سيتداولونها، مثل: ما هي الإجراءات التي يجب أن يتخذونها حيال إقناع الحكومة العراقية الجديدة على الاستمرار في عضوية المنظمة نظراً لاعتبارها احدى الدول المؤسسة لها، حيث تمت ولادة المنظمة في بغداد بعد الاجتماع الذي تم عقده بتاريخ 10 سبتمبر (أيلول) 1960م، ولكونها ثالث أكبر دولة في المنظمة من حيث الطاقة الإنتاجية والاحتياطي النفطي؟ وأيضاً ما هي الخطوات التي يجب أن يتخذونها في حالة فشلهم في إقناع الحكومة العراقية الجديدة من عدم الانسحاب من المنظمة؟ النظر إلى مدى إمكانية عقد اجتماع استثنائي بين أعضاء «هيئة الطاقة الدولية» (الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له) في أقرب فرصة ممكنة ومحاولة الوصول إلى حلول وسط تكفل مصالح كافة الأطراف المعنية في السوق النفطية... على آية حال، طالما أنه لم يتم تناول هذه المواضيع الجوهرية نأمل أن تؤخذ بعين الاعتبار في اجتماعهم المقبل والمزمع عقده بتاريخ 11 يونيو (حزيران) 2003م في العاصمة القطرية الدوحة.

* اقتصادي سعودي DrALSanie@hotmail.com

مشاركة Tweet Like 0

بريد طباعة